الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

وزير العمل: على الدولة أن تكون أكثر حزمًا مع المنظمات الدوليّة والجمعيات المشبوهة

تفاقمت ازمة نزوح السوريين خلال الشهرين الماضيين، بحيث انفجرت شعبيا عبر تحركات لاهالي المناطق لمنع تفشي ظاهرة الاكتظاظ غير المنضبط، بعدما بدأت المعالجات الامنية للحد من طوفان النزوح غير الشرعي عبر اجراءات الجيش بتوقيف الاف الداخلين من سوريا الى لبنان بطريقة غير شرعية، واجراءات المديرية العامة للامن العام والقوى الامنية والبلديات لقمع المخالفات المتنوعة

استشعر لبنان الرسمي والشعبي الخطر الكبير الذي بلغ حد الازمة الوطنية من جراء تزايد عدد العرب والاجانب في لبنان ومن جنسيات متعددة وبخاصة من السوريين، بحيث بات عددهم يوازي تقريبا عدد اللبنانيين، الذين يتناقصون بفعل الهجرة نتيجة الازمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة. هذا الامر دفع السلطات الرسمية، حكومة ووزارات معنية وبلديات وقوى عسكرية وامنية، الى البدء في معالجة الاسباب وحصر النتائج والمعالجات، سواء بتشكيل وفد رسمي لزيارة دمشق للبحث مع السلطات الرسمية السورية في سبيل الحد من تدفق النازحين وتسهيل عودتهم الى المناطق الامنة والتي تتوافر فيها خدمات وان بالحد الادنى، او بالاجراءات القانونية والامنية بحصر الانتشار السوري واحصاء اعداده في كل المناطق، وتفكيك المخيمات العشوائية التي نبتت كالفطر السام ضمن المناطق اللبنانية.

استمرت موجات النزوح السوري غير الشرعي بالتدفق من دون توقف في اتجاه لبنان. وفي هذا الاطار، اعلن الجيش احباط محاولات تسلل عدة لالاف السوريين عبر الحدود اللبنانية - السورية خلال الشهرين الماضيين. وحذرت قيادة الجيش المواطنين من مغبة المشاركة في اعمال التهريب كونها تعرضهم الى الملاحقة القانونية، كما اكدت انها سوف تتشدد في اجراءاتها لتوقيف المتورطين وتسليمهم الى المراجع المختصة. كذلك اتخذت المديرية العامة للامن العام تدابير واجراءات واصدرت قرارت وبلاغات وتوجيهات حول الموضوع.

وحضر ملف النازحين في اجتماع وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال عبدالله بوحبيب مع نظيره السوري فيصل المقداد، على هامش مشاركتهما في الاجتماع الوزاري العربي في دورته غير العادية في القاهرة. واتفقا على تحديد موعد زيارة بوحبيب على رأس وفد الى دمشق في 23 تشرين الاول الماضي لبحث القضايا المشتركة، لاسيما النزوح السوري. بالتوازي، جرى العمل مع المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللجوء والنزوح لمساعدة لبنان وتقديم الدعم له، التقني واللوجستي والمالي والخدماتي، لكن من دون طائل، اذ اصر المجتمع الدولي على ادارة الظهر للبنان والاكتفاء "بابداء الشكر لاستضافة ملايين السوريين والتعاطف معه في العبء الضخم الذي يحمله". وعلى الرغم من المؤتمرات العربية والدولية المتعلقة بالازمة السورية وموضوع النزوح واعبائه على الدول المضيفة، لم تصل هذه المؤتمرات الى نتيجة تذكر خاصة للبنان. بل استمر تجاهل كل الازمات الناتجة من النزوح العشوائي والفوضوي الذي اجتاح البلاد، وكأنه جزء وسبب اساسي في هدم الاقتصاد. لكن يبقى المهم ما يقوم به لبنان من اجراءات ومبادرات بعدما طفح الكيل، لجهة التشدد في تطبيق القوانين والتشريعات اللبنانية بحكم ممارسة السلطة اللبنانية سيادتها على ارضها، بغض النظر عما يريده المجتمع الدولي، الذي ادار ظهره لحجم الازمة ومخاطرها، وقرر من تلقاء نفسه في المؤتمرات الدولية ابقاء النازحين حيث هم وتوطينهم في الدول المنتشرين فيها متجاهلا القرار الوطني من جهة والمخاطر الكبيرة على لبنان.

مسؤولية الدولة اللبنانية قانونيا عن معالجة الازمة، طرحتها "الامن العام" في هذا الحديث مع وزير العمل مصطفى بيرم حول مواضيع الكفالة، الاستقدام، العمالة، الحفاظ على المهن في لبنان، التخصصية، حقوق العمال اللبنانيين، كيفية الحد من مخالفة القوانين، والعلاقة مع الجهات الدولية.

■ كيف تعاطت وزارة العمل مع موجة النازحين السوريين الجديدة اخيرا ومع وضع السوريين المخالفين لشروط الاقامة والعمل عموما؟

□ اصدرت وزارة العمل سابقا قرارا بحصر المهن باللبنانيين وهي تسعى الى المحافظة على العمالة اللبنانية، لكن تحصل خروقات واقعية في هذا المجال. نحن تعاطينا مع الموضوع من باب ان الاخوة السوريين هم ضحايا الحرب ايضا ولو اننا ندفع ثمنا كبيرا في هذا المجال، لكنهم يلتفون على قرار حصر المهن باللبنانيين، ولان "قانون قيصر" يمنعهم من فتح اعتمادات في المصارف يؤلفون "شركة توصية" بسيطة بقيمة 5 ملايين ليرة ويمارسون عبر هذه الشركة المهن المحصورة باللبنانيين. هذا الامر اوقفه مجلس الوزراء ومنع منعا كليا الالتفاف على النصوص القانونية، وهذه خطوة متقدمة في هذا الموضوع. كما اننا نوفد مفتشين لنتابع المخالفات، وهناك دور للامن العام ايضا. لكن كما نعرف جميعا، الازمة كبيرة جدا ولا يمكن حلها في وزارة واحدة. هذا الامر في حاجة الى علاج على مستوى مجلس الوزراء والقرار السياسي، وعلى مستوى التعاطي بجدية وعدم التساهل مع المجتمع الدولي وجمعيات المجتمع المدني التي في غالبيتها مشبوهة ومنافقة.

■ هل وصلت الى الوزارة طلبات كفالة وعمل جديدة من السوريين او من مقيمين اجانب وكم بلغت؟

□ هناك طلبات يجري تقديمها لكن لم يتم احصاء رقم محدد ونهائي لها. معاملات السوريين كثيفة جدا ودائرة السوريين "شغالة" بشكل كبير، وكثير من المعاملات التي اوقعها تعود الى السوريين.

■ هل حددتم شروطا او اجراءات قانونية جديدة للاستقدام والاستخدام بالنسبة الى العاملين الاجانب والسوريين؟

□ بالنسبة الى العاملين الاجانب لا نسمح عادة بالعمل لمن ينافس اللبناني في مهن معينة اساسية، لكن هناك مهنا لا يمارسها اللبناني مثل اعمال التنظيفات والزراعة والحمالين والنواطير. في هذا المجال، نسمح بعمالة اجنبية من دون اغراق السوق اللبنانية بما يؤمن استمرار عمل الشركات اللبنانية وحاجاتها، لكني اتخذت اجراء يقضي بابراء ذمتنا مع العامل اللبناني عبر الزام الشركات بان تنشر على موقع وزارة العمل حاجتها الى عمال لبنانيين يعملون مثلا بالتنظيفات برواتب تصل الى حدود او تفوق 20 مليون ليرة مع بدل نقل يومي بقيمة 250 الف ليرة، لعله يتقدم لبنانيون للعمل. في حال لم ينجح هذا الاجراء، طلبنا ايضا ان ترفق الشركات بطلباتها للاجانب عقود التنظيفات خشية ان يستخدموا هؤلاء العمال في اشغال اخرى او الاستغناء عنهم. لكني لا اوافق على كل الطلبات، بل اقوم بنوع من التقنين بما يؤدي الى تيسير اعمال الشركات من دون اغراق السوق بالعمالة الاجنبية.

وزير العمل مصطفى بيرم.

مجلس الوزراء اوقف الالتفاف على قرار حصر المهن باللبنانيين

■ ازدادت مضاربة اليد العاملة السورية والاجنبية عموما لليد العاملة اللبنانية في مجالات عمل كثيرة وتوسعت لتشمل فتح مؤسسات ومطاعم ونقليات عامة واشتراكات كهرباء ونقل مياه وسواها. ما الاجراءات المتخذة لحماية اليد العاملة اللبنانية؟

□ نعم، ثمة مخالفين ويا للاسف. هناك مشكلة النقص في عديد القوى الامنية والنقص في مفتشي وزرة العمل ومشكلة تأمين بدلات النقل لهم للقيام بالتفتيش في هذا المجال. لذلك قلت ان المسألة لا ترتبط بعمل وزارة واحدة، بل هناك دور لمجلس الوزراء وللبلديات مهم جدا بدأ يتفعل بعد قرار مجلس الوزراء المتعلق بتنظيم هذه الامور. اجزم ان البلديات واتحادات البلديات تساعدنا في هذا المجال، اذ لا تستطيع وزارة لوحدها ولا القوى الامنية تغطية ومتابعة الوضع في كل الاراضي اللبنانية. لكن البلديات ايضا يمكن ان تساعدنا عبر الابلاغ عن المخالفين عمالا ومؤسسات وعبر الاحصاءات، وقمع المخالفات، وفرض الغرامات، وفتح المجال لمن يريد ان يصحح وضعه ليصبح قانونيا.

■ ما هي اوجه التقصير من الجهات الاخرى غير اللبنانية وكيف تتم معالجتها؟

□ بصراحة اقول على الدولة ان تكون اكثر حزما مع المنظمات الدولية، فحتى اليوم لم تعطنا المفوضية العليا للاجئين الدولية "داتا" النازحين منذ العام 2015. هذا الامر خطير وغير مقبول وينتقص من السيادة اللبنانية. يجب ان نكون اكثر حزما ايضا مع الجمعيات المشبوهة التي تسهل عمل النازحين وبخاصة المخالفين. كما يجب ان نطالب من يدفع لهم الاموال بان تدفع هذه الاموال في سوريا ليستطيع السوريون العودة الى المناطق الامنة في سوريا والمساهمة في اعمار بلدهم. لبنان يتعرض لمؤامرة يشارك بها ما يسمى المجتمع الدولي وهذا امر خطير، وجمعيات المجتمع المدني التي باغلبها جمعيات مشبوهة ومنافقة ومستزلمة. انا اتهمها بانها مشاركة في الاجندة التي تسيء الى لبنان والى الديموغرافيا في لبنان والى التركيبة اللبنانية، وهوامر يقع ضحيته اللبناني وايضا السوري. كما انني كنت من دعاة التواصل المباشر مع سوريا، اذ لا يمكن ان نتكلم مع الشرق والغرب ولا نخاطب السلطات السورية في هذا الموضوع الخطير. مع الاخذ في الاعتبار توصية مهمة جدا اننا لا يجب ولا نقبل ان تتم مقاربة موضوع النازحين بطريقة عنصرية، لان السوريين اخوان لنا والعنصرية لا توصل الى مكان او نتيجة. جربناها في لبنان كثيرا بيننا وبين غيرنا وبين اللبنانيين انفسهم ولم نصل الى نتيجة. يجب مقاربة هذا الموضوع بطريقة هادئة، علمية وانسانية، لكن ايضا مع الحرص على اولوية الساحة اللبنانية والعامل اللبناني والاقتصاد الوطني، وان نسقط المؤامرات بالتعاون ونحن من دعاة تعاون ابناء المنطقة ودولها وشعوبها بعيدا من التدخلات الاجنبية التي لم نحصد منها سوى الدمار والخراب والانقسامات.